

النشرة الخاصة بالضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ٢٢ ديسمبر ٢٠٢١

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

31 ديسمبر 2021 الموعد النهائي لسداد الغرامات المستحقة والاستفادة من تخفيض الغرامات الإدارية

تتصّل التعديلات المُستحدّثة على نظام الغرامات الضريبية في الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") على تخفيض الغرامات الحالية التي تمّ فرضها بموجب القواعد الأساسية، وإمكانية استفادة الأعمال من تخفيض بنسبة 70٪ على الغرامات الضريبية.

وعليه، فإنّ آخر موعد لسداد المبالغ المتبقية والمستحقة الدفع هو **31 ديسمبر 2021**. ولأغراض الاستفادة من الإعفاء، يجب على دافع الضريبة المسجّل في ضريبة القيمة المضافة سداد كافة الضرائب المستحقة، بالإضافة إلى ضمان سداد 30٪ من إجمالي الغرامات الإدارية غير المدفوعة بحدّ أقصى في 31 ديسمبر 2021.

للحصول على المزيد من المعلومات حول قواعد الغرامات المعدّلة، يُرجى الاطلاع على [الإشعار](#) الصادر عن ديლობت في هذا الشأن.

وعليه، نوصي بأن تقوم الأعمال التي قد تستفيد من تخفيض الغرامات الحالية بسداد أية مستحقّات غير مدفوعة في أسرع وقت ممكن، وذلك تقادياً لاحتمال عدم تلقي الهيئة الاتحادية للضرائب للمبالغ المدفوعة بحلول الموعد النهائي.

التعديلات المُقترحة على اللائحة التنفيذية لضريبة التصرفات العقارية

تمّ تطبيق ضريبة التصرفات العقارية في المملكة العربية السعودية ("المملكة") اعتباراً من 4 أكتوبر 2020، وأجرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") بعض التعديلات المهمة على اللائحة التنفيذية لضريبة التصرفات العقارية في 15 ديسمبر 2021. للاطلاع على النشرة الرسمية للتعديلات الصادرة باللغة العربية، يُرجى الضغط [هنا](#).

وللحصول على ملخص عن أبرز التعديلات المُقترحة على اللائحة المذكورة، يُرجى الاطلاع على [الإشعار](#) الصادر عن ديლობت في هذا الشأن.

ومما لا شك فيه أنّ التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لضريبة التصرفات العقارية تساهم في تسوية الاستثناءات من تطبيق ضريبة التصرفات العقارية وتوسيع نطاقها في بعض الحالات، لا سيما فيما يتعلق بالتصرف في العقار لوقف أهلي/خيري/جمعية خيرية مرخصة والتصرف في العقار بموجب وصية شرعية موثقة دون تحديد أي حد أقصى.

إلا أنّ حذف الحالات الأخرى، بموجب المادة 3 (أ) (15)، التي يصدر بموجبها قرار من وزير المالية فيما يتعلق بالاستثناء من تطبيق ضريبة التصرفات العقارية، يشير إلى عدم تطبيق الاستثناءات على نطاق أوسع.

في الختام، نودّ الإشارة إلى أننا على تواصل دائم مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وسنوافيكم بأيّ مستجدّات في هذا الشأن فور ورودها.

الدليل المبسط لمنصّة إصدار الفواتير الإلكترونية

أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية ("المملكة") النسخة العربية من [الدليل المبسط](#) لمنصّة إصدار الفواتير الإلكترونية.

ويسلّط الدليل الضوء على قيام الهيئة بتطوير منصّة فواتير إلكترونية، وذلك بهدف السماح للأفراد الذين يصدرون عددًا محدودًا من الفواتير الضريبية (بما لا يتجاوز الـ 20 فاتورة سنويًا) بالحصول على صلاحية استخدامها. كما يقدّم الدليل معلومات مفصّلة عن الآتي:

- 1) الهدف من المنصّة
- 2) آلية تسجيل الدخول
- 3) آلية إصدار الفواتير الضريبية والفواتير الضريبية المبسّطة والإشعارات المرتبطة بها
- 4) عرض الفواتير المصدرة

وبحسب ما توصّل إلى فهمنا، فقد تمّ تطوير المنصّة لأغراض الاستخدام من قبل دافعي الضرائب (المكلفين) من الشركات الصغيرة/المتوسطة والذين لا يمكنهم شراء حلول الفواتير الإلكترونية. وعليه، تنصّ معايير أهلية الحصول على صلاحية استخدام المنصّة إلى أنّ هذه الأخيرة مخصّصة ومُتاحة فقط للأفراد الذين لا يصدرون أكثر من 20 فاتورة سنويًا. كما يشير الدليل إلى أنه لا يجوز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استخدام هذه المنصّة في حال تجاوز عدد الفواتير المصدرة سنويًا الحدّ المذكور.

إضافة إلى ما تقدّم، يُرجى العلم بأنّ دافعي الضريبة الذين يستوفون المعايير ذات الصلة سيتلقون إخطارًا من الهيئة للدخول والتسجيل على المنصّة قبل أن يتمكنوا من البدء بإصدار فواتير إلكترونية مطابقة للمواصفات والمتطلبات المحددة في هذا الشأن.

آخر المستجدّات في مملكة البحرين

التعامل مع الزيادة المتوقعة في نسبة ضريبة القيمة المضافة في البحرين

تعتزم مملكة البحرين مضاعفة النسبة الأساسية لضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 10% اعتبارًا من 1 يناير 2022، ولمعرفة تفاصيل هذه الزيادة المُرتقبة، يُرجى الاطلاع على [الإشعار](#) الصّادر عن ديويوت في هذا الشأن.

وتأتي هذه الزيادة المُقترحة في إطار الخطط الرامية إلى تعزيز الاقتصاد بعد الضرر الذي ألحقته جائحة كوفيد-19 بهذا القطاع. ومن هذا المنطلق، تُعتبر الإصلاحات ركيزة أساسية في برنامج التوازن المالي للحكومة.

وبالتالي، يتعيّن على الأعمال النظر في أثر النسبة المعدّلة على عملياتها، ونذكر على سبيل المثال الأعمال التي تكون مبيعاتها مُعفاة جزئيًا أو كليًا من ضريبة القيمة المضافة، والتي ستشهد بالتالي زيادة في تكاليفها كنتيجة مباشرة لزيادة النسبة الضريبية.

كما لا بدّ من الإشارة إلى أنّ زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة ستؤثر على الأعمال في كافة القطاعات في البحرين وليس فقط قطاعات الخدمات المالية والتأمين والعقارات.

وفي إطار مواكبة هذه التطوّرات، بادرت ديويوت إلى إعداد مستند يتضمّن مختلف الخدمات المُتاحة للأعمال بهدف مساعدتها على التعامل بشكل صحيح وفعال مع زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة، والاستمرار في الامتثال الكامل لتشريعات ضريبة القيمة المضافة في البحرين. للاطلاع على المستند المذكور، يُرجى الضغط على هذا [الرابط](#).

هذه النشرة مخصّصة لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة بها، كما أنها لا تغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي تتناولها. لذلك، يُرجى عدم التصرّف بناءً على محتوياتها دون الحصول على مشورة رسمية في هذا الشأن.